

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٧٠٦٢

الاثنين، ١٨ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ليو جيايي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	أذربيجان	السيد مهديف
	الأرجنتين	السيد أويارثابال
	أستراليا	السيدة كنغ
	باكستان	السيد صاحبزادة أحمد خان
	توغو	السيد مبيو
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد ندوهونغوريهي
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيد مايس
	المغرب	السيد لعسل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2013/651)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1356808 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2013/651)

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة هيلدا جونسون، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/651 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جنوب السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيدة هيلدا جونسون.

السيدة جونسون (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لكي أحيط مجلس الأمن علماً بتقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2013/651). ولا تزال أفتي دولة في العالم تسير على طريق وعر، غير أن هناك أيضاً مؤشرات إيجابية على إمكانية تحويل البلد لذلك المسار. وسأتكلم عن ثلاثة اتجاهات هامة برزت منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها للمجلس في تموز/يوليه (انظر S/PV.6998).

أولاً، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام، فقد أحرز تقدم في بعض المجالات الرئيسية، على الرغم من

التحديات الهائلة التي تواجهها الدولة وكفاحها من أجل توطيد سلطتها. وهناك فرص جديدة لبناء الدولة وتعزيز المساءلة. ويواصل مجلس الوزراء الجديد عملية التوصل إلى اتفاق العهد الجديد مع الشركاء الدوليين، فضلاً عن إبداء التزام حقيقي بتحسين العلاقات مع السودان.

ثانياً، ومع ذلك، فإن الحالة في بعض أنحاء ولاية جونقلي لا تزال مثيرة للقلق على الرغم من الهدوء المتقطع الذي ساد خلال الجزء الأكبر من موسم الأمطار.

ثالثاً، ما زال سلوك قوات الأمن مثيراً للقلق البالغ سواء فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، أو بحوادث العنف والمضايقات التي تؤثر سلباً على موظفي الأمم المتحدة والدبلوماسيين والمواطنين العاديين. وأود أن أبدأ بالشاغلين الأخيرين ثم أعود إلى الفرص المتاحة في نهاية بياني.

على الرغم من الاستقرار النسبي في جونقلي خلال الأسابيع الأخيرة، ما تزال الحلقة المفرغة الانتقامية من أعمال العنف مستمرة، وتشكل خطراً كبيراً على الجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق الاستقرار في ولاية جونقلي. فقد وقعت آخر تلك الهجمات القاتلة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر في محافظة تويك الشرقية وأدت إلى خسائر كبيرة في الأرواح. وما تزال الهجمات والتوترات بين قبليتي نوير لوبو والأنواك في محافظتي أكوبو وأورور مستمرة وقد تؤدي الأعمال الانتقامية المحتملة إلى مزيد من عدم الاستقرار في تلك الولاية.

وقد جعلت تلك الهجمات الأمر أكثر إلحاحاً فيما يتعلق بإحراز تقدم ملموس في الجهود السلمية الجارية بين الحكومة وجماعة ديفيد ياو ياو المسلحة. وينبغي استكمال تلك الجهود بتحقيق المصالحة بين الطوائف، بغية التصدي للأسباب الجذرية للصراع. وتواصل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان دعم تلك الجهود. بالإضافة إلى ذلك وخارج نطاق ولاية جونقلي، فقد وردت تقارير -للمرة الأولى منذ أكثر من عامين- عن

وقوع هجمات وعمليات اختطاف يشتهب في تنفيذها جيش الرب للمقاومة في جنوب السودان، في ولاية غرب الاستوائية. والمنجزات السياسية الهامة.

ومع اقتراب حلول موسم الجفاف، فإن من المتوقع تزايد تحركات الجماعات المسلحة والجيش الشعبي لتحرير السودان على حد سواء، وتؤدي إلى مخاطر زيادة الهجمات، غير أنها توفر فرصا للاستجابة أيضا. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فقد وضعت البعثة سلسلة من خطط الطوارئ بهدف التصدي للتهديدات الأمنية الناشئة، فضلا عن حماية احتياجات المدنيين، وخصوصا في المناطق الأكثر عرضة للخطر في ولاية جونقلي، ومنطقة الولايات الثلاث التي تشمل ولاية البحيرات وولاية الوحدة وولاية واراب، بالإضافة إلى ولاية أعالي النيل. وتوفر خطط الطوارئ فرصة للاستجابة على نحو تدريجي بهدف تهيئة بيئة آمنة ومأمونة في جميع المناطق المتضررة.

وتستخدم البعثة في الوقت الحالي جميع الأصول والتدابير المتاحة في المناطق المحددة التي شهدت وقوع حوادث العنف بغية منع تكرار وقوعها. ومع ذلك، فإن ثغرات التنقل التي ما زالت تواجه البعثة تجعل الاستجابة في الوقت المناسب للإنذارات المبكر تحديا كبيرا بالنسبة لها، بما في ذلك خلال موسم الجفاف.

وقد نشرت البعثة بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٠٩ (٢٠١٣) مزيدا من القوات في المناطق الشديدة الخطورة. وعلى النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام، فإن البعثة وإدارة عمليات حفظ السلام تخططان معا حاليا لتنفيذ إعادة التشكيل الجغرافي العسكري لوجود البعثة، بهدف تركيز مزيد من قواتها في تلك المناطق، مع الحفاظ في الوقت نفسه على المرونة الاستراتيجية المطلوبة للاستجابة للتهديدات الناشئة في أماكن أخرى. وستخضع إعادة التشكيل تلك إلى التشاور الكامل مع البلدان المساهمة بقوات، وسيتم تنفيذها على مراحل متعاقبة

في غضون ذلك، وفيما يتعلق بتحديات التنقل الكبيرة التي تواجه البعثة، فإن من الضروري أن تحدد مضاعفات القوة، علاوة على توفير القدرات اللازمة بهدف زيادة قدرات البعثة في مجالي الإنذار المبكر والاستجابة السريعة كي تتمكن البعثة من الوصول إلى بؤر التوتر في الوقت المناسب. وتجعل إعادة التشكيل الجغرافي العسكري على نحو يزيد من تواجد القوات في المناطق الشديدة الخطورة تلك الاحتياجات أكثر أهمية وإلحاحا.

وأود أن أنتقل الآن إلى أداء قوات الأمن في جنوب السودان. فما يزال هذا البلد يواجه تحديات خطيرة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتشمل المسائل الرئيسية في هذا الصدد: الاحتجاز التعسفي لفترات طويلة، والاستخدام المفرط للقوة، وعمليات القتل الجزافي التي تنفذها القوات ووكالات الأمن التي تفتقر إلى الانضباط، علاوة على التدخل في الحقوق المتعلقة بحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع.

ولا تزال البعثة تواصل رصد التقارير عن الانتهاكات المزعومة والتحقيق فيها، وهي تعترم زيادة جهود الإبلاغ العلني عنها. وبالإضافة إلى التقريرين العامين الصادرين بالفعل عن حقوق الإنسان في ولاية جونقلي منذ عام ٢٠١١، توشك البعثة حاليا على الانتهاء من إعداد تقرير شامل عن تسعة انتهاكات رئيسية تتعلق بحقوق الإنسان يزعم وقوعها في ولاية جونقلي بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و تموز/يوليه ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك نواصل إعداد تقرير عن عمليات احتجاز تعسفي مطّول، ويتوقع إصداره في وقت مبكر من العام القادم.

وعلى النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام، فإن من المؤشرات التي تبعث على التفاؤل أن مسؤولي الحكومة على

وقد تضرر من تلك الحوادث أعضاء السلك الدبلوماسي والمواطنون السودانيون الجنوبيون العاديون أيضا. وقد قدم للمجلس بالفعل على إحاطة إعلامية أكثر تفصيلا من قبل الأمانة العامة بشأن تلك المسألة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وشهدت الأشهر الستة الماضية تسجيل ما مجموعه ٦٧ انتهاكا لاتفاق مركز القوات، بما في ذلك التهديدات والاعتداءات وعمليات الاعتقال واحتجاز موظفي الأمم المتحدة، في جوبا وما حولها في معظم الأحيان. وذلك أمر غير مقبول.

وقد أعربت - خلال إحاطة إعلامية قدمتها إلى مجلس الوزراء الجديد قبل أسبوعين - عن شعوري بالقلق الشديد إزاء ذلك الاتجاه، فضلا عن حث الحكومة على اتخاذ إجراءات فورية ومحددة لوضع حد لتلك الحوادث، بالإضافة إلى مسألة الجناة عنها. وقد أثرت هذه المسائل على صعيد آخر بشكل مباشر مع الرئيس كير، الذي أعرب عن أسفه إزاء الأنباء التي تفيد عن إساءة معاملة موظفي الأمم المتحدة وأعضاء السلك الدبلوماسي ومضايقتهم.

وبفضل ممارسات الضغط الجماعي ومشاركة مجلس الأمن، فقد تصدى مجلس الوزراء لانتهاكات اتفاق مركز القوات وأمن موظفي الأمم المتحدة والدبلوماسيين. وقد أصدر رئيس البلد تعليمات إلى وزراء الدفاع والداخلية والأمن الوطني تحثهم على إصدار أوامر واضحة لقوات الأمن باحترام اتفاق مركز القوات ووقف انتهاكه، فضلا عن ضمان الحصانة الدبلوماسية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وقد صدرت أوامر خطية بذلك الشأن إلى قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وأفراد الشرطة في الأسبوع الماضي. وكرر وزير الدفاع التأكيد على عدم جواز ارتداء الأفراد في الجيش الشعبي لتحرير السودان الزي الرسمي أو حمل الأسلحة خارج ساعات العمل الرسمي، وأنه يجب الإبقاء عليها في مخازن مأمونة. ووعده الوزير أيضا بمساءلة أفراد قوات الأمن الذين

أعلى المستويات بدأوا يدعون علنا الآن إلى ضرورة التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة. ونتيجة للمشاركة النشطة من جانب الأمم المتحدة في جنوب السودان، فضلا عن الدعوة السياسية القوية، أصدر الجيش الشعبي لتحرير السودان أمرا بتشكيل العديد من مجالس التحقيق في الادعاءات بشأن حدوث ممارسات قتل في بيبور وبور وبوما ومانيابول في ولاية جونقلي. وقد ألقى القبض على القائد المسؤول عن العمليات في بيبور ووجهت ضده الاتهامات. وصدرت قرارات إدانة في ٩٢ قضية من أصل ما مجموعه ١١٥ قضية نظرت فيها المحكمة العسكرية فيما يتعلق بانتهاكات قانون الجيش الشعبي لتحرير السودان. ووجهت تهمة القتل أو الاغتصاب إلى تسعة وثلاثين من ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان. وأعلنت للمرة الأولى أحكام الإدانة الصادرة.

وما تزال البعثة تواصل تنفيذ الأنشطة المتعلقة ببناء القدرات في مجال حقوق الإنسان وحماية المدنيين بهدف دعم الجهود التي تبذلها الحكومة. وتشمل تلك الأنشطة تدريب قوات الأمن وغيرها من أصحاب المصلحة الوطنيين في مجال حقوق الإنسان، واستكشاف سبل جديدة تكفل تعزيز قدرات القوات الأمنية بما يمكنها من تولي مسؤولياتها عن حماية المدنيين. وتقدم البعثة أيضا المساعدة التقنية من أجل تعزيز الإطار القانوني اللازم لتعزيد حقوق الإنسان وحمايتها.

وقد أعرب الأمين العام مرارا وتكرارا — من خلال التقارير التي قدمها مؤخرا إلى المجلس — عن شعوره بالقلق إزاء استمرار الانتهاكات لاتفاق مركز القوات في جنوب السودان، وخصوصا فيما يتعلق بالحوادث التي تشمل الموظفين. وقد أبلغ المجلس عن أشد تلك الحوادث خطرا.

وتتسم الحوادث الأمنية الأخيرة التي يتعرض لها أفراد الأمم المتحدة، وخصوصا في جوبا، بأنها تبعث على القلق الشديد.

لا يتحلون بالانضباط عن انتهاك تلك التوجيهات. وسترصد البعثة عن كثب تنفيذ تلك الالتزامات.

غير أن العامل الرئيسي لإيجاد حل دائم لهذه المشاكل يكمن في إصلاح قطاع الأمن وتحويل القوات المسلحة. ويسري أن أفيد بأن جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان ما يزال يواصل إحراز تقدم بشأن تحويل مهامه. وتمكّن جهاز الشرطة الوطنية - بدعم من البعثة - من إجراء تقييم مؤسسي شامل لاحتياجاته، بهدف تحديد الفجوات المؤسسية القائمة فضلاً عن تحديد الطريق قدما في عملية تحويل الشرطة. والتوصيات بشأن تدابير الإصلاح الرئيسية قد أيدتها مجلس الوزراء وجميع المحافظين، وحظيت بدعم المانحين.

وبدعم من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، استكملت الحكومة أيضاً تسجيل وفرز جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، حيث تم التحقق من وجود ٦٣٣ ٣٥ فرداً بالشرطة، بعد إزالة أكثر من ٦٠٠ ١ من الأسماء الوهمية، إلى جانب أن هناك ١١ ٠٠٠ يحتاج وضعهم إلى توضيح. وأسفر ذلك عن وفورات بلغت قرابة ١٦٠ مليوناً من جنيحات جنوب السودان، سيعاد تخصيصها للشرطة لأغراض البنية التحتية والتدريب. والبعثة تدعم عملية التحول على جميع المستويات.

وعلى نفس المنوال، يشهد جهاز السجون الوطني عملية مماثلة لتسجيل وفرز العاملين. وفي مجالات أخرى، تكثف البعثة عمليات تدريب كبار ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان على مسؤولية القيادة وعمليات القضاء العسكري.

وبدعم البعثة، تواصل السلطات أيضاً معالجة حالات الاحتجاز المطول والحجز التعسفي. وبعد مشاورات مكثفة مع السلطات والمجتمع المدني على المستوى الوطني ومستوى الولايات، فإن مشروع سياسة الأمن الوطني قيد الاستعراض

من جانب الرئاسة حالياً، وينتظر أن تعتمده الجمعية التشريعية الوطنية قبل نهاية العام.

أود الآن أن أنتقل أخيراً إلى الحالة السياسية في البلد. وبالرغم من الشواغل الأولية بشأن مخاطر عدم الاستقرار في أعقاب قرار الرئيس كير بإقالة مجلس وزرائه وإعادة هيكلة الحكومة في ٢٣ تموز/يوليه، حدث انتقال سلس داخل فرعي السلطة التنفيذية والتشريعية للحكومة بعد هذه التغييرات. وأعضاء مجلس الوزراء الجديد، الذي ضم عدداً أكبر من الوزراء التكنوقراط في مناصب رئيسية، قد أبدوا التزاماً بالإصلاح وعقدوا العزم على تحسين الأداء وتقديم الخدمات.

وفي الشهر الماضي، صدر مرسوم تنفيذي بالعفو عن زعماء المعارضة الرئيسيين، ومن بينهم لام أكول، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان من أجل التغيير الديمقراطي، وهو أكبر أحزاب المعارضة. وعاد أكول إلى جوبا من منفاه الاختياري، حيث استقبل استقبلاً رسمياً. وهو يدلي بتصريحات علنية بشأن القضايا السياسية، ومن بينها الحاجة إلى مراجعة الدستور وإجراء الانتخابات في موعدها. وهذه التوجهات تمثل علامات مشجعة في ضوء اقتراب المراحل السياسية الانتقالية الأساسية لتقدم جنوب السودان، وتشمل عملية مراجعة الدستور والانتخابات العامة.

غير أن أحد المحددات الرئيسية للتطورات على هذا الصعيد يتمثل في إدارة الانقسامات في صفوف الحزب الحاكم، الحركة الشعبية لتحرير السودان. والطريقة التي تعالج بها العملية التحضيرية للمؤتمر الوطني للحركة الشعبية ستعطي مؤشراً على ذلك. وما زالت المشاورات داخل الحركة الشعبية بشأن اجتماع أجهزة الحزب للتحضير للمؤتمر جارية. ولا بد من رصد الديناميكيات الداخلية للحزب بعناية فائقة.

وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٠٩ (٢٠١٣)، أجرت الأمم المتحدة تقييماً للاحتياجات الانتخابية في أيلول/سبتمبر.

ولمساعدة تلك العملية والأولويات الرئيسية، وعملاً بالقرار ٢١٠٩ (٢٠١٣)، تجري البعثة والفريق القطري للأمم المتحدة تحليلاً للمزايا المقارنة بغية زيادة أوجه التآزر والتكامل والتعاون. وفي حين لا تزال تحديات كبيرة تواجه أحدث بلد في العالم وتعرقل تقدمه على عدة جبهات، كما يلاحظ الأمين العام في تقريره، فإن التطورات الأخيرة مازالت توفر سبباً للتفاؤل الحذر.

وجنوب السودان تقف أمام مفترق طرق. وكمجتمع دولي، لا يمكننا تحمل رؤية أحدث دولة في العالم تفشل. وليس أمام البعثة ونحن جميعاً غير خيار واحد، ألا وهو محاولة مساعدة جنوب السودان على اتخاذ المسار الصحيح، وتوطيد السلام وإرساء أسس الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان الأساسية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيدة جونسن على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد دينغ (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف وامتياز لي أن أحاطب مجلس الأمن مرة أخرى بشأن الحالة في بلدي. وبما أن هذه أول مرة يخاطب فيها وفدي مجلس الأمن أثناء رئاستكم، سيدي، أود أن أبدأ بياي بتهنئتك على رئاستكم الناجحة فعلاً، معرباً عن أطيّب تمنياتي لكم ولوفدكم إذ تواصلون الاضطلاع بولاية القيادة لهذا الشهر.

ترحب جمهورية جنوب السودان بهذه الفرصة للإسهام في مناقشة مجلس الأمن بشأن الحالة في بلدي. ونود أن نعرب مرة أخرى عن تقديرنا لأعضاء المجلس لاهتمامهم المستمر بعملية توطيد السلام وبناء الدولة في جنوب السودان. ونتوجه بالشكر للأمين العام على تقريره الشامل (S/2013/651)، ونرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة هيلدا جونسن،

والنقاش العام وإعلان الرئيس في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر يشير إلى أن جنوب السودان ملتزمة بإجراء الانتخابات الوطنية في عام ٢٠١٥، حسب التكليف الدستوري. ووضعت بعثة تقييم الاحتياجات توصيات بشأن نطاق وطابع دعم الأمم المتحدة لتيسير الأعمال التحضيرية للانتخابات. ويجري أيضاً إطلاق برامج المانحين لتقديم الدعم لعملية الانتخابات.

غير أن الوقت ينفد بالنسبة لتمويل الانتخابات والتحضيرات الضرورية. ولا بد للحكومة أيضاً أن تقرر ما إذا كان يمكن أن تجرى الانتخابات بدون إحصاء للسكان، حيث أن التحضيرات لإجراء ذلك الإحصاء قد تأخرت بالفعل عن الآجال المحددة. وهذا قد يتطلب تعديلاً للدستور الانتقالي.

وكما يذكر أعضاء المجلس، فقد تطوعت جنوب السودان أن تكون بلداً رائداً فيما يسمى الاتفاق الجديد للانخراط في الدول الهشة. وفي منتدى الشركاء الاقتصاديين المعقد في واشنطن العاصمة في نيسان/أبريل، التزمت الحكومة بالدخول في عهد للمساءلة المتبادلة مع شركائها الدوليين، مع التركيز على مجموعة من الأولويات الرئيسية لبناء الدولة وبناء السلام. والأمم المتحدة، إلى جانب المانحين الرئيسيين، جزء من اللجنة التوجيهية التي توجه عملية الاتفاق الجديد في جنوب السودان.

وقد أجريت مشاورات في الولايات العشر لتمكين أعضاء المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمشرعين والحكومة من التعبير عن آرائهم. ودعمت بعثة الأمم المتحدة تلك العملية. والاتفاق يمضي الآن على المسار الصحيح الذي يتوقع أن يفضي إلى اتفاق بين الشركاء الدوليين وجنوب السودان في ٣ كانون الأول/ديسمبر، وإن كان الاتفاق بشأن برنامج يراقبه موظفو صندوق النقد الدولي ينتظر أن يسبق ذلك، والوقت ضيق جداً للاتفاق على ذلك قبل نهاية تشرين الثاني/نوفمبر.

الأحزاب السياسية الأخرى. وهذه الحكومة الأصغر حجماً والأقوى سوف تركز على تحقيق نتائج ملموسة في مجالات الخدمات الاجتماعية والزراعة والنقل والموارد المعدنية والطاقة والأمن.

وعلى جبهة التنمية، وضعت الحكومة خطة التنمية لجنوب السودان في عام ٢٠١١. وفي وقت لاحق، أدركنا أن الاتفاق الجديد سوف يمكننا من صياغة خطتنا الانمائية وتنفيذها. ونحن على وشك احتتام المشاورات الواسعة النطاق التي نجرىها في جميع أنحاء البلد، من خلال العمل الوثيق مع المجتمع المدني، وحكومات الولايات، وشركائنا في التنمية. ونتطلع إلى توقيع الاتفاق الجديد مع شركائنا في كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر جميع شركائنا على دعمهم لهذا المسعى.

إن شعب جنوب السودان ملتزم التزاماً راسخاً بالديمقراطية بوصفها أحد الأهداف السامية لكفاحنا الطويل. لهذا السبب، نتفق مع الأمين العام على أهمية إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٥، وتعزيز العمليات المؤدية إلى إجراء تلك الانتخابات. وتتجلى الأهمية التي توليها حكومة جنوب السودان وشعبه للديمقراطية والانتخابات في حقيقة أن المناخ السياسي في البلد ينبض فعلاً بالحياة تحسباً لإجراء الانتخابات في عام ٢٠١٥.

ومن الواضح أن الوضع في ولاية جونقلي مصدر قلق كبير لنا، ولأعضاء المجلس على حد علمنا. إن خلفية الوضع الحالي معقدة. فنحن نواجه دورات من العنف الطائفي تعود لسنوات عديدة - قبل قدوم بعثة الأمم المتحدة لتوطيد السلام بكثير. وتزداد الحالة تفاقمًا بسبب التمرد المسلح في بيئة تفتقر تقريباً إلى البنية التحتية، ويصعب جداً التحكم بها. إنه وضع يشكل بوضوح تحدياً لقدرة حكومتنا على تحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية مدنييها، وهي مسؤولية نأخذها على محمل الجد.

المثثلة الخاصة للأمين العام. التي نقدر كثيراً التزامها وتفانيها من أجل قضية السلام والأمن والاستقرار والحكومة الرشيدة في بلدنا.

تدرك جمهورية جنوب السودان أنها تواجه تحديات مستمرة في بناء مؤسساتها وترسيخ التقدم نحو الديمقراطية وحماية المدنيين، من بين العديد من القضايا الملحة الأخرى. ومع ذلك، فإن رؤيتنا واضحة، فنحن نسعى إلى أن تكون جنوب السودان مستقرة ومسالمة ومنعشة اقتصادياً وديمقراطية، تلتزم بالنهوض بحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية. ولا ينبغي لأحد أن يشك في طموحاتنا في هذا الصدد. وإن كنا نتقبل تماماً أننا نفتقر إلى القدرات التي نحتاجها لتحقيق رؤيتنا بأسرع ما نود جميعاً.

إن تطلعاتنا وأوجه قصورنا جزء أصيل من نضالنا الطويل، الذي دام لأكثر من نصف القرن، وكان نضالنا من أجل الكرامة الإنسانية والعدالة والمساواة للجميع - وهي الأسس المعيارية للحقوق العالمية للإنسان. فقد دمرت تلك الحرب بلدنا وحطمت مجتمعتنا. وتركت لنا تركة من العنف الذي يؤججه انتشار الأسلحة الصغيرة، وللمفارقة، انتهاك الحقوق. ولسنا في حالة إنكار بشأن تلك الآفات. بل على العكس من ذلك، نحن نعترف بها كتحديات نلتزم بمعالجتها. ومع ذلك، فإننا نعترف كذلك بأنها تحديات تقصر قدرتنا، للأسف، عن الاستجابة الفعالة لها، لأسباب معروفة. هذا على الرغم من الحجم الكبير لحكومتنا الذي تمخض عنه السعي للسلام والشمول.

لقد أدركنا الآن أن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر. وكما أشار الأمين العام في تقريره، فقد قلص الرئيس سلفاً كبير حجم الحكومة وأعاد هيكلتها في تموز/يوليه ضمناً لتحسين تقديم الخدمات لمواطنينا. فقد خفضت الوزارات الوطنية بنسبة الثلث، وعين مجلس وزراء جديد بعد مشاورات مكثفة مع

وإيجاد حكومة أقوى. وقد أعيق التقدم في تلك المجالات بسبب وجود حركة التمرد المسلحة في ولاية جونقلي، الأمر الذي توجّه - جزئيا على الأقل - قوى خارجية، وصعوبة التضاريس، والظروف المناخية.

ومن المشجع أن نرى المدنيين يعودون إلى مدينة بيبر. ونحن نعمل مع المجتمع الإنساني لدعم هؤلاء العائدين، ونرحب بالتعاون مع الوكالات المعنية لتحقيق هذا المسعى. ونلاحظ أن تحديات وصول المساعدات الإنسانية قد تم التصدي لها إلى حد كبير، وهو الهدف الذي نلتزم التزاما عميقا به.

ولا تزال حكومتنا ملتزمة بسياسة عدم التسامح إطلاقا حيال الجرائم التي ترتكب ضد المدنيين، لاسيما من جانب الجيش، وبإخضاع الذين يرتكبون تلك الجرائم للمساءلة التامة. ولقد اعتقلت الحكومة أحد الجنرالات، وكان مسؤولا عن الجيش الشعبي لتحرير السودان في بيبر خلال عملية نزع سلاح المدنيين عام ٢٠١٢. أمّا الجنود الذين ارتكبوا التجاوزات، فأحالتهم الحكومة إلى المحكمة العسكرية، وفتحت تحقيقات جديدة في مثل هذه التجاوزات. وتزعم الحكومة نشر قائمة بالقضايا قيد التحقيق أو الملاحقة القضائية حاليا. وأعتقد أننا لَبَّينا بأسرع ما يمكن الحاجة إلى تحقيق العدالة والمساءلة في ظل الظروف الصعبة.

ونأسف بشدة لأي انتهاكات ضد الاتفاق المتعلق بمركز القوات التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الأفراد الدوليين. وتلتزم الحكومة التزاما جادا بوضع حد لهذه الانتهاكات. وبالفعل، أعطيت الأوامر لتحقيق ذلك، وتعريض المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات للمساءلة. بيد أن التدابير التي تتخذ لآجال أطول سوف تتطلب زيادة التوعية والتدريب لقوات الأمن، بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني الذي بدأ أصلا.

ومن الواضح أن الدورات المتكررة من أعمال العنف بين المجتمعات المحلية، بما في ذلك أعمال القتل العنيفة، واختطاف النساء والأطفال، وتدمير الممتلكات، وسرقة المواشي، يتعين إيقافها. ونحن نواصل إجراء المفاوضات مع دافيد ياو، زعيم حركة التمرد، بغية وضع حد للعنف بين الطوائف في أقرب وقت ممكن. وتجري الحكومة، بالتعاون مع الكنيسة، الحوار مع ياو ياو وأتباعه.

وكما يعلم جميع أعضاء المجلس، عرض الرئيس كير مرارا وتكرارا العفو على مختلف مجموعات الميليشيات التي تعمل في جنوب السودان. وهناك العديد من المجموعات استجابت لهذه العروض. وفي هذا العام، قبل جيش تحرير جنوب السودان وغيره من الجماعات العاملة في ولاية أعالي النيل العرض المقدم من الرئيس. ومثلما ذكرت الممثلة الخاصة للأمين العام، أصدر الرئيس سالفا كير عفوا عن قادة المعارضة، وعاد بعضهم إلى جوبا من المنفى.

وينبغي ألا ننظر إلى الوضع في ولاية جونقلي على أنه وضع قائم بين الأوغاد والضحايا. فالإرث الذي يزيد عمره على ٥٠ عاما من الحروب يشكل دائرة مفرغة من أعمال العنف، سواء كان ذلك بين أنواك ونوير، أو مرليه والدينكا. هناك ضحايا ومرتكبو جرائم في جميع الجوانب وفي جميع المجتمعات المحلية. يجب أن نوقف دورات العنف تلك. وتدرك حكومتنا أنه بغية القيام بذلك وكفالة السلامة لجميع مواطنينا المدنيين، يجب أن نساعدتهم على التصدي للأسباب الجذرية للصراع والتمرد. فلهذا السبب بالتحديد، أطلق الرئيس عملية المصالحة الوطنية.

وسوف ينطوي العمل الطويل الأجل الذي يلزم للتصدي للعنف الطائفي على توفير الخدمات مثل المدارس، والمراكز الصحية، والطرق التي يصلح سلوكها في جميع الأحوال الجوية،

الجانبين، مع عدم القبول بتكرارها، ومع تحمّلنا المسؤولية عنها وتكرار أسفنا العميق لوقوعها.

ونحن ندرك تماما أن بعثة الأمم المتحدة في السودان تظهر حسن نية المجتمع الدولي ورغبته القوية، ولا سيما الأمم المتحدة، تجاه دعم جنوب السودان في مجموعة واسعة من المجالات. فجنوب السودان لا يجني شيئا، بل يفقد الكثير لو جرى المساس بهذا الدعم. ومع ذلك، لا شك في أن التفاهم المتبادل والتعاون الوثيق أمران ضروريان، بما في ذلك التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالتحديات الأخرى في منطقتنا، خاصة تلك التي تتصل بعلاقتنا مع السودان.

ونحن، بطبيعة الحال، نشعر بالتشجيع إزاء روح التعاون المتجدد مع جمهورية السودان. ولقد أسعد جنوب السودان الترحيب بالرئيس البشير في جوبا أواخر تشرين الأول/أكتوبر، عندما أتى لحضور مؤتمر القمة الرئاسية الثالث الذي انعقد بين الزعيمين هذا العام.

أود أن أشير إلى أن حكومتنا تواصل الوفاء بالتزاماتها المالية بتحويل الرسوم لتكرير النفط والأموال اللازمة للترتيب المالي الانتقالي، على النحو المنصوص عليه في اتفاقات التعاون المبرمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وهو ما يمثل مساهمة بقيمة مئات الملايين من الدولارات هذا العام وحده.

وفي الختام، نشاطر الأمين العام تفاؤله المشوب بالحذر حيال الأشهر المقبلة. وندرك أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ونسلم بأنه يجب علينا تحسين أداء أجهزتنا الأمنية. ومفهوم على نطاق واسع أن الأمر سيستغرق بعض الوقت قبل تسوية بعض المشاكل المذكورة حتى الآن. وعلى الرغم من ذلك كله، لم تكن إرادتنا في أن نزيل العقبات التي نواجهها ونصبح عضوا مسالما في مجتمع الأمم. ولكننا

ونؤوّه أيضا بالدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في السودان، ليس أقله في ولاية جونقلي، حيث تمس الحاجة إلى وجودها المتزايد ودورها المعززة. وبناء على ذلك، نحن نوافق تماما على أن تعمل البعثة في جميع أنحاء الإقليم دون عائق، بغية الاضطلاع بعملها الهام ودعم حكومتي في توطيد السلام كشرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي ما يتعلق بالوفاء بالتزاماتنا وفقا لاتفاق مركز القوات، نأسف بشدة للحوادث التي وقعت، من حيث طابعها وعددها على السواء. ومع ذلك، نود أن نكرر القول إن هذه الحوادث لا تشكل بأي حال من الأحوال انعكاسا لسياساتنا أو تطلعاتنا. والأعمال التي قمنا بها مؤخرا في ولاية جونقلي تبرهن على ذلك. وبغية إجراء حوار بناء لصالح قيام تفاهم أكبر بين بعثة الأمم المتحدة والسلطات التابعة لحكومتنا، أعتقد أن هناك حاجة إلى المزيد من الاتصالات بين بعثة الأمم المتحدة والسلطات الوطنية ذات الصلة.

وخلال زيارتي الأخيرة إلى جوبا، استمعت إلى شكاوى حول سلوك بعض أفراد بعثة الأمم المتحدة وغيرهم من الأفراد الدوليين المرتبطين باتفاق مركز القوات. وقد أطلعني اللجنة الوطنية المعنية بالأجانب على هذه الشكاوى باستفاضة. وتتألف هذه اللجنة من مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى ينتمون إلى وزارات الخارجية والتعاون الدولي، والأمن الوطني، والدفاع وشؤون المحاربين القدامى، والمفتشية العامة للشرطة.

وأحطت الممثلة الخاصة للأمين العام علما بذلك، وأوصيتها وأوصيت رئيس اللجنة بأن يلتقيا، بغية تمكين حكومتنا، إضافة إلى بعثة الأمم المتحدة، من النظر في سبل الحد من سوء التفاهم، والتصدي للحوادث بشكل أكثر فعالية. وبعض هذه الحوادث التي وصفت بأنها انتهاكات قد يكون سببها مجرد الافتقار إلى الاتصالات والتنسيق من كلا

بمحااجة إلى فهم المجتمع الدولي ودعمه لنا من أجل تحقيق ذلك كما نود أن نعرب عن امتناننا العميق لجميع البلدان المساهمة
الهدف. بقوات لمشاركته في البعثة.

وأخيرا، بالنيابة عن جمهورية جنوب السودان حكومة الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون
وشعبا، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق للسيدة هيلدا مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن
جونسون، الممثلة الخاصة للأمين العام، ولفريق بعثة الأمم إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا
المتحدة في جنوب السودان بأكمله، لما قدمناه من دعم الموضوع.
ولانخراطهما المتواصل في تعزيز التعاون الدولي مع حكومتنا. رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.